للاستثمار . فهذا يعني أن هذه المؤسسات تتحمل تكاليف ثابتة مرتفعة خاصة فاتورة الرواتب والاجور في ظل حجم صغير للاستثمار مما يعني انها ونتيجة لصغر حجم استثماراتها لاتستطيع الاستفادة من وفورات الحجم Economies of Scale . اذن فان الحجم الصغير ومتناهي الصغر للاستثمار ، وارتفاع التكاليف الثابتة ولجوء بعض مؤسسات الاقراض الصغير الى الاقتراض من البنوك التجارية قد أدخلها في نوع آخر من المخاطر يعرف في الادارة المالية بالمخاطر التشغيلية والمالية . ان مجمل هذه الظروف والمخاطر المحيطة بعمل مؤسسات الاقراض الصغير بالضرورة سوف تنعكس على أسعار الفائدة التي تتقاضاها هذه المؤسسات . فما هي معدلات الفائدة ؟ وما هي ضمانات القروض التي تتطلبها ؟ وهل معدلات الفائدة التي تتطلبها مؤسسات الاقراض الصغير أعلى او أقل او مساوية لتلك التي تتقاضاها البنوك التجارية العاملة في فلسطين ؟

قراءة أولية في معدلات الفائدة للاقراض الصغير ومتناهي الصغر

نظرة أولية على معدلات الفائدة والعمولات التي تتقاضاها مؤسسات الاقراض الصغير ومتناهي الصغر تشير الى ارتفاع هذه المعدلات مقارنة مع نظيرتها التي تتقاضاها البنوك التجارية العاملة في فلسطين. وفيما يلي بعض النماذج وفقا لبيانات الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) .

جدول 5

معدلات الفائدة والعمولات التي تتقاضاها مؤسسات الاقراض الصغير ومتناهي الصغر (العملة : دولار أمريكي).

المؤسسة	نسبة الفائدة السنوية (مقطوعة F)	نسبة العمولة
أصالة	24% - 7%	4% - 3%
International Relief	15%	Zero
YMCA	12% - 8%	1%
PDF	7%	1%
ريادة للاقراض والخدمات المالية	21% - 8%	1% - 0%
المركز العربي للتطوير الزراعي	18% - 7%	1.5% - 0%
ريف للتمويل	12.0% - 2.5% مرابحة F	Zero
فاتن	18% - 5%	Zero
برنامج وكالة الغوث	26% - 9%	Zero
Islamic Relief	16% - 12%	Zero

المصدر: الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)، منتجات القروض المقدمة من مؤسسات الاقراض المتخصصة .

يتبين من بيانات الجدول (5) ما يلي :

1. ان معدلات الفائدة السنوية التي تتقاضاها هذه المؤسسات تعتبر مرتفعة مقارنة مع نظيرتها التي تتقاضاها البنوك التجارية العاملة في فلسطين والمبين في الجدول التالي رقم(6) :

جدول 6

متوسط أسعار الفائدة السنوية على القروض بالدولار الأمريكي في المصارف العاملة في فلسطين

السنة	متوسط سعر الفائدة(%)
2008	7.47
2009	6.19
2010	6.33
2011	6.79
2012	6.97

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية ، التقرير السنوي 2012 ، رام الله –فلسطين .

2. تختلف نسب الفائدة التي تتقاضاها مؤسسات الاقراض الصغير وذلك تبعا لحجم القرض ونوعه ، فهي مرتفعة على القروض متناهية الصغر وتصل الى 24% سنويا في بعض مؤسسات الاقراض على قرض 1000 $.

كما يلاحظ أن نسبة مرتفعة من القروض التي تقدمها مؤسسات الاقراض الصغير هي من طبيعة غير منتجة مثل القروض الاستهلاكية والشخصية والعائلية وقروض الزواج والتي لا تسهم في توفير فرص العمل والدخل .

3. ان الضمانات التي تطلبها مؤسسات الاقراض الصغير ومتناهي الصغر تتركز معظمها في الكفلاء والكمبيالات وشيكات الضمان وتحويل الراتب والبعض منها يطلب كفلاء (كفيلين على الأقل) برواتب محولة ورهن محل القرض . وهذه الضمانات لاتختلف كثيرا عن الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية !

يمكن أن يجيب البعض ان الضمانات ضرورية لضمان سداد القرض وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات الاقراض الصغير وهذا صحيح . الا ان الاستدامة المالية والتوسع في حجم الاقراض ونوعة يتطلب العمل على اعادة الهيكلية الادارية من اجل تخفيض المصاريف الادارية من ناحية ، والتفكير الجدي للتوجه نحو الاندماج لتحقيق وفورات الحجم (Economies of scale) خاصة وأن الكثير من مؤسسات الاقراض الصغير مكرر، وتمارس نفس الأعمال تقريبا ، لكن تحت مسميات مختلفة في الشكل .

طبعت هذه النشرة بالتعاون والشراكة مع مؤسسة فريدرش ايبرت شتفتن – المانيا FES وهي غير مسؤولة عن محتويات النشرة التي هي من مسؤولية مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

صدرت هذه النشرة عن مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين DWRC
المقر الرئيس: رام الله- شارع الإرسال. حي المصايف ص.ب 876
تلفون :2964998/ 2964997 /2952718 /0097-2-22952608 فاكس: 0097-2-22952985
البريد الالكتروني: info@dwrc.org
صفحة الانترنت : http://www.dwrc.org

فرع غزة – شارع الشهداء عمارة حسنية . ص . ب 5251
هاتف: 2849014-08 / فاكس: 2849010-08 / بريد الكتروني: dwrc.org

gate Advertising 02-2959591

DWRC مركز الديمقراطية وحقوق العاملين

النشرة العمالية

في القضايا الاقتصادية والاجتماعية

نشرة اقتصادية اجتماعية ربع سنوية تصدر عن مركز الديمقراطية وحقوق العاملين وتهدف الى تعريف العاملين بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

حسب ما أظهرته نتائج مسح القوى العاملة (دورة تشرين الأول ، 2013) .

العدد الثالث - 2013

أولاً : الزيادات في أسعار المستهلك أسرع من الزيادات في الاجور الاسمية (النقدية): تراجع مستويات المعيشة للعمال وأسرهم؟

تتأثر القوة الشرائية للاجور في الأراضي الفلسطينية بعاملين أساسين هما التغير في أسعار السلع والخدمات وأسعار صرف الدينار الاردني والدولار الأمريكي مقابل الشيكل الاسرائيلي وذلك لأن عدداً كبيراً من الموظفين يتقاضون أجورهم ورواتبهم بالدينار الاردني أو الدولار الأمريكي مما يعني ان التقلبات في أسعار صرف هذه العملات مقابل الشيكل سيؤثر سلباً أو ايجاباً على القوة الشرائية للأجور والرواتب. وتأتي القوة الشرائية للاجور في صورة علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار وطرديا مع سعر صرف الدينار أو الدولار مقابل الشيكل.

ويقاس التضخم من خلال مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI) وهو أداة احصائية لقياس التغير النسبي للأسعار بين فترتين من الزمن، ويقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية بالشيكل الاسرائيلي وهو يتأثر بعاملين أساسيين هما مستوى الأسعار في اسرائيل والتي تنتقل عبر المستوردات وهو ما يعرف بالتضخم المستورد والثاني هو مستوى الطلب المحلي. وعند حساب مستوى المعيشة فان ما يهم العامل بأجر هو الأجر الحقيقي وليس النقدي. ويعرف الأجر النقدي بأنه مجموع المبالغ النقدية التي يتلقاها العامل خلال فترة زمنية معينة (شهر، اسبوع، يوم..). أما الأجر الحقيقي فهو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بواسطة الأجر النقدي خلال فترة زمنية معينة في ضوء الأسعار السائدة. ينعكس معدل التضخم مباشرة في القوة الشرائية للأجر النقدي. حيث اذا ارتفعت الاجور الاسمية (النقدية) بنفس معدل التضخم فان القوة الشرائية للأجور النقدية لا تتغير في حالة ثبات العوامل الاخرى ذات العلاقة.

لكن اذا ارتفعت الاجور النقدية بنسبة أقل من معدل التضخم فأن القوة الشرائية للاجور النقدية تنخفض مما يعني انخفاض الاجور الحقيقية وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة للعامل وافراد أسرته والعكس صحيح.

وبالنظر الى تطور التغيرات في معدلات التضخم مقاسة بالرقم القياسي للأسعار والتغيرات في معدلات الاجور الاسمية في الاراضي الفلسطينية في الفترة 2000 - 2012 نجد أن معدلات التضخم في معظم سنوات الفترة تفوق نسب الزيادات في معدلات الاجور الاسمية بل يلاحظ ان معدلات الاجور النقدية تراجعت في بعض السنوات مقابل معدلات تضخم مرتفعة. ففي عام 2003 انخفضت الاجور النقدية بنسبة (0.62%) بينما بلغ معدل التضخم (5.71%). هذا يعني أن القوة الشرائية للاجور النقدية أو ان الاجور الحقيقية قد انخفضت بنسبة (6.33%) وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة للعمال. كذلك يلاحظ نفس الشيء في السنوات 2007 و2010 و2011. حيث تراجعت معدلات الاجور النقدية بنسبة (2.26%) وفي نفس الوقت ارتفعت أسعار سلة المستهلك الفلسطيني بنسبة (3.75%) مما يعني انخفاض الاجور الحقيقية بنسبة (6.37%)! أما في بعض السنوات فقط كانت نسب التغير السنوية في معدلات الاجور النقدية أعلى من معدلات التضخم مثل السنوات 2000 و 2004 و2006 و2009 (**انظر جدول 1**). لكن يلاحظ أن معدل التضخم وصل الى مستوىً خطيراً في عام 2008 حيث بلغ (9.9%) وذلك تحت تأثير الارتفاع العالمي في أسعار المواد الغذائية والمحروقات (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2008: 39). تجدر الملاحظة هنا الى أن سلطة النقد الفلسطينية اعتادت على مقارنة معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية بنظيرة في بعض الدول العربية واسرائيل لكن دون ربط معدلات التضخم بمعدلات التغير في الاجور النقدية يفقد المقارنة أي معنى.

جدول (1)

نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفي معدلات الأجور اليومية بالشيكل في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004= 100)
(لا تشمل العاملين في اسرائيل والمستوطنات)

السنة	نسبة التغير السنوية في الأجور الإسمية	معدل التضخيم
2000	4.95	2.8
2001	0.63	1.22
2002	1.4	5.71
2003	0.62-	4.4
2004	3.57	3
2005	2.99	4.11
2006	7.12	3.84
2007	0.68-	1.86
2008	4.37	9.89
2009	4.32	2.75
2010	2.26-	3.75
2011	0.13-	2.88
2012	2.57	2.78

المصدر: 1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2010، وقاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2011-2007.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسب التغيير السنوية حسب المنطقة للسنوات 2012-1996.
3. الجهاز المركزي للاحصاء 2013، قاعدة بيانات القوى العاملة 2012، رام الله – فلسطين.

*** معدل التضخم = 100 x 1- (Pt1 ÷ Pt)**
حيث: Pt : المستوى العام للأسعار في فترة المقارنة .
Pt-1 : المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي) في الفترة السابقة.

شكل (1)

نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفي معدلات الأجور اليومية بالشيكل في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004= 100) **(لا تشمل العاملين في اسرائيل والمستوطنات)**

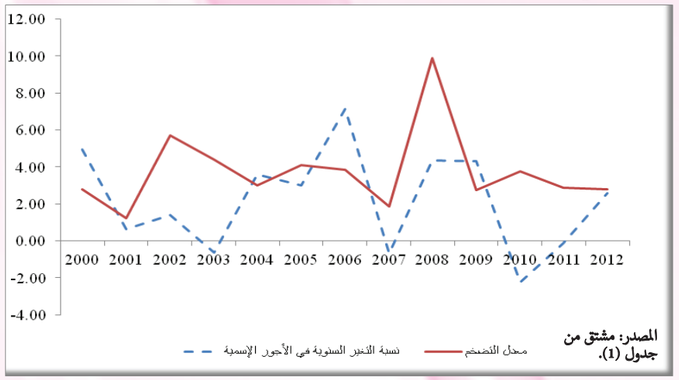

المصدر: مشتق من جدول (1).

حسب المنطقة يلاحظ أيضا أن معدلات التضخم كانت تفوق نسب التغير في معدلات الاجور النقدية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وقد وصل معدل التضخم في قطاع غزة الى حوالي 14.0% في عام 2008 في أعقاب العدوان الاسرائيلي والحصار مقابل حوالي (10.0%) في الضفة الغربية. الا أن نسب التغير في معدلات الأجور النقدية في قطاع غزة تراجعت بنسب ملموسة وبلغت (-5.65%) في عام 2007 مقابل ارتفاع معدل التضخم بنسبة (1.56%). أي أن الاجور الحقيقية تراجعت بنسبة (7.21%)! وهو العام الذي شهد انقلاب حركة حماس مسجلا عام الانقسام المشؤم.

كما تراجعت الاجور النقدية في قطاع غزة بنسبة (7.84%) في عام 2010 بينما بلغ معدل التضخم (1.72%) وبالتالي تراجعت معدلات الاجور الحقيقية بنسبة (9.56%). الا أن التضخم سجل معدلات منخفضة جدا في عامي 2011 و2012 وربما يعود ذلك الى تجارة الانفاق التي نشطت مع مصر خلال هذه السنوات! أما في الضفة الغربية فيلاحظ أن معدلات الاجور النقدية انخفضت في عامي 2010 و2011 بينما ارتفعت معدلات التضخم وبالتالي تراجعت معدلات الاجور الحقيقية ومستويات المعيشة للعمال وأسرهم!

جدول (2)

نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفي معدلات الأجور اليومية بالشيكل في الضفة الغربية سنة الأساس 2004=100

(لا تشمل العاملين في اسرائيل والمستوطنات)

السنة	نسبة التغير السنوية في الأجور الإسمية	معدل التضخيم
2000	6.2	3.2
2001	1.14-	2.63
2002	2.31	6.07
2003	1.41	4.3
2004	0.28	2.89
2005	1.25	4
2006	4.65	5.02
2007	0.92	0.75
2008	5.83	9.81
2009	5.14	0.57
2010	0.12-	4.24
2011	0.93-	3.54
2012	2.47	4.08

* لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

المصدر: 1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2010، وقاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2007 - 2011.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسب التغير السنوية حسب المنطقة للسنوات 1996 - 2012.

جدول (3)

نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفي معدلات الأجور اليومية بالشيكل في قطاع غزة (سنة الأساس 2004= 100)

(لا تشمل العاملين في اسرائيل والمستوطنات)

السنة	نسبة التغير السنوية في الأجور الإسمية	معدل التضخيم
2000	2.74	2.96
2001	3.24	1.02-
2002	1.48	2.08
2003	2.91-	2.48
2004	9.18	3.18
2005	6.35	2.44
2006	11.29	4.64
2007	5.65-	1.56
2008	6.45-	13.98
2009	2.96	4.42
2010	7.84-	1.72
2011	5.84	0.57
2012	4.38	0.48

المصدر: 1. المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2010، وقاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2007 - 2011.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسب التغير السنوية حسب المنطقة للسنوات 1996 - 2012.

شكل (2)

نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفي معدلات الأجور اليومية بالشيكل في الضفة الغربية (سنة الأساس 2004=100) (لا تشمل العاملين في اسرائيل والمستوطنات)

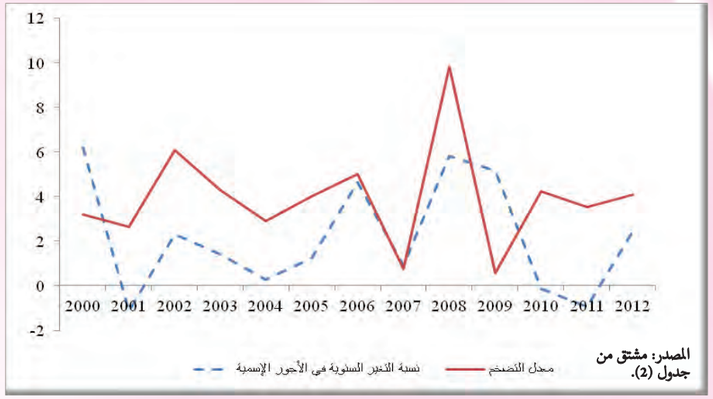

المصدر: مشتق من جدول (2).

شكل (3)

نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفي معدلات الأجور اليومية بالشيكل في قطاع غزة (سنة الأساس 2004= 100) (لا تشمل العاملين في اسرائيل والمستوطنات)

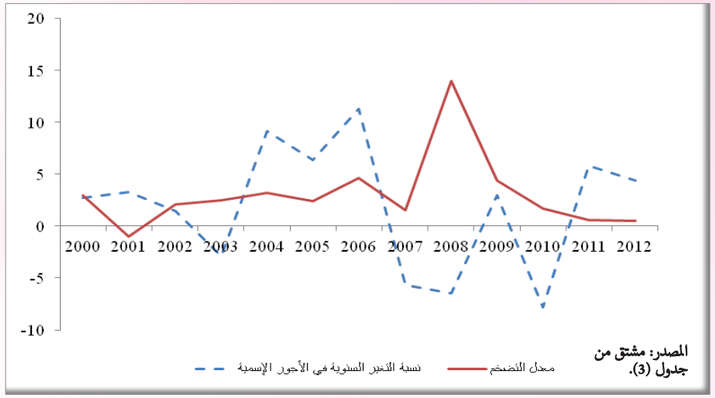

المصدر: مشتق من جدول (3).

ملاحظات ختامية:

1- ان معدلات التضخم في معظم سنوات الفترة 2000/ 2012 تفوق وبشكل ملموس نسب الزيادات في معدلات الاجور النقدية مما ينعكس مباشرة في تراجع الاجور الحقيقية ومستوى المعيشة للعمال وأسرهم مما يستدعي تحرك نقابات العمال نحو خوض نضالات مطلبية من أجل ربط الاجور بجدول غلاء المعيشة كمطلب عمالي حقوقي.

2- ان معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية يتبع بصفة رئيسية الزيادات في أسعار مجموعة المواد الغذائية، والسكن، والنقل والمواصلات. وتشكل مجموعات الانفاق هذه مجتمعة حوالي (58.%) من الوزن الترجيحي الاجمالي للرقم القياسي لأسعار سلة المستهلك الفلسطيني. وقد كانت أسعار هذه المجموعات خلال الفترة 2004 - 2012 كما يلي (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الأسعار والأرقام القياسية، نيسان 2013):

أ. مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة ارتفعت بنسبة 51.25%
ب. مجموعة المسكن ارتفعت بنسبة 36.10%
ج. مجموعة النقل والمواصلات ارتفعت بنسبة 29.26%

ثانياً : تحسين شروط سوق العمل الفلسطيني كمدخل للحد من تزايد عمال المستوطنات الاسرائيلية .

أظهرت نتائج مسح القوى العاملة دورة (نيسان-حزيران) ، الربع الثاني،2013 ارتفاع عدد العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في المستوطنات الاسرائيلية ، حيث ارتفع عددهم من حوالي 16 ألف عامل في الربع الأول 2013 الى 20 ألف عامل في الربع الثاني 2013 .

الجدول التالي يبين أن عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل قد تراجع بينما ارتفع عددهم في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية!حيث تشير البيانات الى أن هناك ارتفاع في عدد العاملين في اسرائيل والمستوطنات مقارنة مع الربع الاول 2013 حوالى 2,900 حيث ان الارتفاع حصل للعاملين في المستوطنات الاسرائيلية حيث ارتفع العدد بين الربعين بحوالى 3,400 عامل في نفس الوقت انخفض عدد العاملين في اسرائيل بمقدار 500 عامل مقارنة مع الربع الاول 2013 .

جدول 4

اعداد العاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين في اسرائيل والمستوطنات، كانون ثاني- آذار، 2013 ، نيسان- حزيران 2013

مكان العمل	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الفرق بين الربعين	ملاحظات
اسرائيل	76,900	76,400	500-	انخفاض عدد العاملين في اسرائيل
المستوطنات	16,100	19,500	3,400	ارتفاع عدد العاملين في المستوطنات
المجموع	93,000	95,900	2,900	

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013. قاعدة بيانات القوى العاملة، الربع الاول 2013 - الربع الثاني 2013، رام الله- فلسطين.

هذا يعني أن مقاطعة العمل في المستوطنات الذي أطلقته السلطة الفلسطينية قد ظل شعارا أو اعلانا ليس أكثر. ان المهم ليس اطلاق الشعارات والاعلانات وانما الأهم القدرة على تنفيذها من خلال خلق الشروط والظروف الملائمة للتطبيق الفعلي . وعلى الرغم من ارتفاع عدد العاملين في الاقتصاد المحلي من 768 ألف عامل في الربع الأول 2013 الى 801 ألف عامل في الربع الثاني من نفس العام . أي أن سوق العمل المحلي وفر 33 ألف فرصة عمل ، منها 19 ألف فرصة في الضفة الغربية و14 ألف قرصة في قطاع غزة ، الا ان سوق العمل في اسرائيل والمستوطنات استوعب في الربع الثاني 2013 نحو 10.7% من اجمالي العاملين من الأراضي الفلسطينية أو ما يعادل حوالي 96 ألف عامل من الضفة الغربية ، مما يشير الى أن قوة العمل الفلسطينية لاتزال تعتمد على سوق العمل في اسرائيل والمستوطنات في توفير فرص العمل . أما القسم الاخر من قوة العمل الفلسطينية والذي لا يجد فرصة عمل في الاقتصاد الاسرائيلي فأنه يلتحق بجيش العاطلين عن العمل .

عوامل طاردة من سوق العمل الفلسطيني وجاذبة الى سوق العمل الاسرائيلي

1.معدلات بطالة مرتفعة في سوق العمل الفلسطيني

حيث بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة حسب معايير منظمة العمل الدولية 20.6% أو ما يعادل 234 ألف عاطل عن العمل في الربع الثاني 2013 ، منهم 126 ألف عاطل عن العمل في الضفة الغربية و108 آلاف في قطاع غزة . ورغم انخفاض هذا المعدل في الربع الثاني مقارنة مع الربع الأول 2013 ، الا ان معدلات البطالة تعتبر مرتفعة خاصة بين الشباب من الفئة العمرية (20-24 سنة) حيث بلغت 37.2 % وهي الأعلى بين الاناث اللواتي أتممن 13 سنة دراسية فأكثر 45.2% .أما على مستوى النوع الاجتماعي فبلغ 17.6% للذكور و 33.6% للاناث ، وهو في قطاع غزة (27.9%) أعلى منه في الضفة الغربية (16.8).

2. معدلات اجور مرتفعة في سوق العمل الاسرائيلي

حيث بلغ معدل الأجرة اليومية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية 88.6 شيكل مقابل 172.1 شيكل للمستخدمين الفلسطينيين بأجر في اسرائيل والمستوطنات .أي ان معدل الأجرة اليومية في اسرائيل والمستوطنات للعمال الفلسطينيين تزيد بنسبة 94% عن معدل الأجرة اليومية للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ! هذا يعني أن معدلات الأجور الأعلى في اسرائيل والمستوطنات تعتبر عامل جذب أساسي لقوة العمل الفلسطينية للعمل في اسرائيل المستوطنات . وبلغ معدل الأجرة اليومية 101.7 شيكل في القطاع الحكومي الفلسطيني في الضفة الغربية ، و 80.8 شيكل في القطاع الخاص ، و 112.5 شيكل في القطاعات الأخرى.

3.التراخي في تطبيق قانون الحد الأدنى للاجور

حيث أظهر مسح القوى العاملة ، دورة الربع الثاني 2013 أن 38.7% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين يتقاضون أجرا شهريا أقل من الحد الأدنى للأجر(1450شيكل) في فلسطين ، منهم 25.5% في الضفة الغربية أو ما يعادل 54700 مستخدم بأجر بمعدل أجر شهري بلغ 1054 شيكل. وبعملية حسابية بسيطة فانه يضيع أو يتم الاستلاب من أجورهم حوالي 21.7 مليون شيكل شهريا (1450 - 1054)×54700 أو ما يعدل نحو 65 مليون شيكل بالمتوسط في الربع الثاني من العام 2013 ! أما في قطاع غزة فأن 66.5% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص أوما يعادل حوالي 68100 مستخدم بأجر يتقاضون أجرا شهريا أقل من الحد الأدنى للأجر وبمعدل اجر شهري بلغ 819 شيكل . هذا يعني أنه يتم استلاب حوالي 43 مليون شيكل شهريا من اجورهم (1450 - 819)×68100 أو نحو 129 مليون شيكل بالمتوسط للربع الثاني 2013 2 !

4.غالبية المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين لا يحصلون على حقوقهم

حيث أظهرت نتائج مسح القوى العاملة للربع الثاني 2013 أن 56.2% لا يوجد لديهم عقود عمل بينما 26% فقط من المستخدمين بأجر لديهم عقود عمل ؟ و17.8% يعملون بموجب اتفاقية جماعية/شفوية. كما أن 20.6% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يحصلون على مكافأة نهاية الخدمة او التقاعد و21.2% يحصلون على اجازات سنوية مدفوعة الأجر و22.4% يحصلون على اجازات مرضية مدفوعة الجر و41.6% من النساء العملات باجر يحصلن على اجازة أمومة مدفوعة الأجر !

الغريب في الأمر ، ان هذا الوضع غير الصحي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين موجود مع نسبة انتساب نقابي مرتفعة حيث بلغت نسبة العاملين المنسبين لنقابات عمالية/ مهنية 32.3% منها 16.4% في الضفة الغربية و67.55 في قطاع غزة ! لعل ذلك يثر تساؤلات حول دور وزارة العمل ودور النقابات العمالية في تطبيق قانون الحد الأدنى للأجر وكذلك من حيث دور نقابات العمال في مجال النضال المطلبي والدفاع عن حقوق العمال التي يضمنها قانون العمل الفلسطيني اضافة الى مطلبهم في بدل غلاء المعيشة والذي يجب أن لا يقل عن معدل التضخم السنوي على الأقل، وذلك للمحافظة على مستويات معيشتهم وأفراد أسرهم.

ثالثا : مؤسسات الاقراض الصغير ومتناهي الصغر : تحديات كبيرة وفوائد كبيرة .

تصنف مؤسسات الاقراض الصغير ومتناهي الصغر العاملة في فلسطين على انها مؤسسات مالية معظمها غير ربحية تهدف الى الوصول للفقراء وذوي الدخل المحدود الذين لا يستطيعون الحصول على التمويل من البنوك التجارية بسبب عدم امتلاكهم الضمانات التي تطلبها البنوك مثل رهن العقارات وكفيل بنكي واوراق مالية وتحويل راتب وغير ذلك . وهي بذلك تتجاوب مع المقدرة الاقتصادية البسيطة لبعض الشرائح من خلال تقديم القروض بشروط ميسرة . كما انها تسهم بطريقة أو بأخرى في توفير فرص العمل والدخل لشرائح واسعة من المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهي بالتالي تساعد في الحد من مشكلتي البطالة والفقر وتسهم بدرجة معينة في تحقيق التنمية الاقتصادية والأسرية فمن خلال توفير مشروع للتشغيل الذاتي للأسرة يساعدها على تحسين أوضاع أفرادها التعليمية والصحية . كما ان بعض هذه المؤسسات وهي تقدم القروض للمزارعين وللأسرى المحررين والنساء الريادايات خلف وبجانب جدار الضم والتوسع الاستيطاني تساعد في تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني على الصمود والمقاومة . وتشير تجارب هذه المؤسسات في مجال الاقراض الى العديد من قصص النجاح في قطاعات الانتاج المختلفة مثل الزراعة وصيد الأسماك والصناعات الحرفية الصغيرة وغيرها.

وتشير بيانات الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) - وتمثل 11 مؤسسة اقراض - الى ان قيمة القروض النشطة في فلسطين وصلت في نهاية عام 2012 الى حوالي 84.2 مليون دولار أمريكي . وبلغ عدد المقترضين والمقترضات النشيطين نحو 49 ألف شخص ، منهم نحو 57% من النساء . ويشمل هذا الرقم بيانات ثماني مؤسسات اقراض في فلسطين هي :أصالة، فاتن، المركز العربي للتطوير الزراعي، برنامج وكالة الغوث، ريادة للاقراض والخدمات المالية، ريف للتمويل، صندوق التنمية الفلسطيني، والاغاثة الاسلامية.

تحديات كبيرة: تواجه مؤسسات الاقراض الصغير ومتناهي الصغر العديد من التحديات والصعوبات التي تعيق عملها وتحد من نموها وتطورها . أبرز هذه التحديات هي الاحتلال الاستيطاني الاسرائيلي وممارساته لا سيما الحصار والاستيطان والحواجز العسكرية التي تقطع الأوصال بين المدن والقرى والمناطق المختلفة لا سيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومابين الضفة الغربية نفسها والقدس ومابين شمال ووسط وجنوب الضفة . اضافة الى ممارسات قطعان المستوطنين التخريبية خاصة للأراضي الزراعية مما ينعكس سلبا على قدرة المشاريع الصغيرة في النمو والتطور . وقد ازداد الطين بله بالانقسام الداخلي اللذي نتج عنه تشكيل حكومتين لشعب واحد في غزة والضفة وازدواجية الاجراءات بسبب الخلافات بين الحكومتين . كما ان مؤسسات الاقراض الصغير تواجه مشكلة نقص السيولة نتيجة تراجع أو انقطاع مساعدات المانحين مما أثر سلبا على قدرة هذه المؤسسات على التوسع في الائتمان بل أن العديد منها وبسبب ارتفاع نسبة المصاريف الادارية اضطر الى تقليص عدد الموظفين او تحويلهم على العقود بعمل جزئي . ولأن مؤسسات الاقراض الصغير تعمل في ظروف الاستثمار ونطاق الحجم الصغير